

Distr.
GENERAL

A/RES/49/174
24 February 1995

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٩٩ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثالثة (A/49/609)]

١٧٤/٤٩- تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١١٨/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١) وتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(٢)،

وإذ تضع في اعتبارها أن معظم البلدان المتضررة هي من أقل البلدان نمواً،

واقتراناً منها بضرورة تعزيز القدرة داخل منظومة الأمم المتحدة على التنفيذ والتنسيق الشامل لبرامج الإغاثة للاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ ترحب باحتمالات العودة الطوعية إلى الوطن والتوصل إلى حلول دائمة في جميع أنحاء أفريقيا،

وإذ تسلّم بأن هناك حاجة لأن تهيئ الدول ظروفًا تفضي إلى منع تدفق موجات اللاجئين والمشردين، وإلى العودة الطوعية إلى الوطن،

(١) A/49/578.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الملحق رقم ١٢ (A/49/12).

و(Add.1).

وإذ تضع في اعتبارها أن أغلبية اللاجئين والمشردين هي من النساء والأطفال،

وإذ تلاحظ مع الامتنان الشديد ما أبدته دائما الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية من استعداد ورغبة وهي تستقبل اللاجئين والمشردين على الرغم من المصاعب الاقتصادية التي تواجه معظم الدول الإفريقية،

وإذ تدرك أهمية مساعدة البلدان المضيفة، لا سيما البلدان التي ظلت تستضيف لاجئين لفترة طويلة، على تدارك تدهور البيئة والأثر السلبي على الخدمات العامة وعملية التنمية،

وإذ تسلم بولاية المفوضة السامية المتمثلة في حماية اللاجئين والعائدين ومساعدتهم، وبالدور الحفاز الذي تؤديه، مع المجتمع الدولي ووكالات التنمية، في معالجة مسائل التنمية الأعم المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تيسير عمل المنظمات الإنسانية، ولا سيما توفير الأغذية والأدوية والرعاية الصحية للاجئين والعائدين والمشردين، وتشجيع أعمال العدوان الموجهة ضد موظفي المنظمات الإنسانية، ولا سيما ما أفضى منها إلى خسائر في الأرواح، وتؤكد على ضرورة ضمان سلامة موظفي تلك المنظمات،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية الحرجة المستمرة في البلدان الإفريقية، ولا سيما في القرن الإفريقي، الناجمة عن استمرار الجفاف والصراع وتنقلات السكان،

وإذ تعي حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في شرق إفريقيا وغربها ووسطها وفي الجنوب الإفريقي،

وإذ ترحب بالجهود الإقليمية، التي من قبيل آلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها التي أنشأها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية التاسعة والعشرين المعقودة في القاهرة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣^(٣)،

وإذ تضع في اعتبارها القرار CM/Res. 1521 (LX) المتعلق باللاجئين والعائدين والمشردين في إفريقيا، الذي اعتمدته مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته العادية الستين المعقودة في تونس في الفترة من ٦ إلى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٤^(٤)،

(٣) انظر A/48/322، المرفق الثاني.

(٤) انظر A/49/313، المرفق الأول.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء وجود أعداد هائلة في جيبوتي من اللاجئين والمشردين خارجيا، الذين يمثلون ٢٥ في المائة من مجموع سكان البلد، وإزاء تدفقهم بلا انقطاع بسبب الحالة المفجعة في الصومال،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء ما ينجم عن وجود اللاجئين والمشردين خارجيا من عواقب وخيمة بالنسبة للحالة الاقتصادية والاجتماعية الصعبة بالفعل في جيبوتي، التي تعاني من جفاف طال أجله ومن الآثار السلبية المترتبة على الحالة الحرجة في القرن الافريقي،

وإذ تسلم بأن ما يزيد على نصف اللاجئين والمشردين خارجيا في جيبوتي يوجدون في مدينة جيبوتي في ظل صعوبات بالغة الخطر دون مساعدة دولية مباشرة، الأمر الذي يضغط ضغطا لا يطاق على موارد البلد المحدودة وعلى الهياكل الأساسية الاجتماعية، ويحدث، على وجه الخصوص، مشاكل أمنية خطيرة،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى التعاون بين حكومة جيبوتي والمفوضية السامية والمنظمات ذات الصلة من أجل إيجاد حلول بديلة لمشكلة اللاجئين في مدينة جيبوتي وتعبئة المساعدة الخارجية اللازمة لتلبية احتياجاتهم المحددة،

وإذ تدرك أن اللاجئين في مخيمات اللاجئين في شتى أنحاء جيبوتي يعيشون في حالة محفوفة بالمخاطر، حيث يواجهون خطر المجاعة وسوء التغذية والمرض، وأنهم في حاجة إلى مساعدة خارجية كافية لتوفير المواد الغذائية والمساعدة الطبية والهياكل الأساسية الضرورية للمأوى،

وإذ تدرك أيضا أن أريتريا قد خربتها الحرب التي دامت ثلاثين سنة، وانتهت في أيار/مايو ١٩٩١، وحالات الجفاف المتكررة على مدى السنين، وأن اقتصادها ومواردها قد دمرت، وأنها تبدأ من جديد،

وإذ تسلم بالمهمة الضخمة التي تواجه أريتريا وتمثل في إعادة ما يزيد على نصف مليون من اللاجئين، ولا سيما من السودان، إلى وطنهم، عن طريق برنامجها لإعادة ادماج اللاجئين وإنعاش مناطق إعادة التوطين في أريتريا وإعادة توطين العائدين بمحض اختيارهم الموجودين بالفعل في البلد والمشردين داخليا والمحاربين السابقين المسرحين، وبالعرباء الجسم الذي يفرضه هؤلاء على عاتق حكومة أريتريا،

وإذ تسلم أيضا بالحاجة إلى التعاون بين حكومة أريتريا وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة والمنظمات ذات الصلة من أجل تعبئة المساعدة الدولية اللازمة لوضع برامج إعادة توطين الناس موضع التنفيذ في أريتريا،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء وجود أعداد هائلة من اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين والجنود المسرحين في اثيوبيا والعرباء الجسم الذي يفرضه ذلك على هياكل البلد الأساسية وموارده الضئيلة،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء العواقب الوخيمة الناجمة عن هذه الحالة بالنسبة لقدرة اثيوبيا على مواجهة آثار الجفاف الطويل الأمد وإعادة بناء اقتصاد البلد،

وإذ تدرك العبء الثقيل الواقع على عاتق حكومة اثيوبيا والحاجة إلى تقديم مساعدة فورية كافية إلى اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين والجنود المسرحين وضحايا الكوارث الطبيعية،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء العبء الواقع على عاتق حكومة كينيا وشعبها من جراء تدفق اللاجئين الهاربين من الصراعات التي ألمت ببعض البلدان المجاورة، وتسرب العصابات المسلحة والأسلحة غير المشروعة البالغة الخطورة نتيجة للحالة السائدة في الصومال،

وإذ تدرك ضرورة تحسين الحالة الأمنية في المنطقة الإقليمية، ولا سيما في مناطق الحدود، من أجل سلامة اللاجئين والمجتمع المحلي والموظفين المشتركين في الأنشطة الإنسانية،

وإذ تعترف بما قدمته حكومة كينيا، وما زالت تقدمه، من مساهمة كبيرة وتضحيات جسام من أجل معالجة هذه الحالة،

وإذ تؤكد أهمية وضرورة استمرار تقديم المساعدة إلى اللاجئين في كينيا، الذين يقدر عددهم بما يربو على مائتي وسبعين ألفا، إلى أن تتغير هذه الحالة،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء ما للحرب الأهلية في الصومال من تأثير مفرج على حياة شعبها، مما أثر على ما يتراوح بين أربعة و خمسة ملايين شخص أصبحوا إما لاجئين في بلدان مجاورة وإما مشردين داخليا، وفي حاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة،

وإذ تدرك أن إعادة أعداد كبيرة من اللاجئين الصوماليين الموجودين في بلدان مجاورة وأماكن أخرى إلى وطنهم بمحض اختيارهم، فضلا عن عودة المشردين داخليا إلى بلدانهم الأصلية تظل تتطلب وجود برنامج مساعدة دولية مخطط متكامل، يصمم لكي يفي باحتياجاتهم الأساسية ويكفل ترتيبات استقبال مناسبة ويسهل اندماجهم بيسر، كل في مجتمعه،

وإذ هي مقتنعة بضرورة تعبئة المساعدة الإنسانية للاجئين والعائدين والمشردين الصوماليين على وجه الاستعجال وتوصيلها دون إبطاء نظرا لتفاقم حالة المشردين والعائدين وتزايد الضغط الذي لا يزال اللاجئين يفرضونه على البلدان المضيفة،

وإذ تناشد الصوماليين أن ينفذوا اتفاق أديس أبابا للمصالحة الوطنية الذي وقعه القادة الصوماليون في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣^(٥) لتهيئة ظروف تفضي إلى إعادة اللاجئين الصوماليين من البلدان المجاورة إلى وطنهم،

(٥) انظر S/26317، الفرع الرابع.

وإذ تسلم بأن السودان يستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين منذ فترة طويلة،

وإذ تدرك الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها حكومة السودان والحاجة إلى توفير مساعدة كافية للاجئين والمشردين في السودان وإلى إنعاش المناطق المتضررة بسبب وجودهم،

وإذ تثني على حكومة السودان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نظرا لما بذلتاه من جهود لإعادة أعداد ضخمة من اللاجئين إلى أوطانهم بمحض اختيارهم،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء محنة اللاجئين السودانيين من الأطفال، ولا سيما إزاء مشكلة القصر الذين لا يصحبهم أحد، وإذ تؤكد الحاجة إلى حمايتهم وتأمين رفاههم ولم شملهم مع أسرهم،

وإذ ترى أن الكوارث الطبيعية تؤدي إلى ازدياد الحالة سوءا بالنسبة لإعادة العائدين إلى الوطن وإعادة إدماجهم ونقل المشردين، وأن تلك العملية تفرض على حكومة تشاد مشاكل إنسانية واجتماعية واقتصادية خطيرة،

وإذ تدرك النداء الموجه إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة إلى حكومة تشاد للتخفيف من حدة مشاكلها وتحسين قدراتها على تنفيذ برنامج إعادة العائدين بمحض اختيارهم والمشردين إلى الوطن وإعادة ادماجهم ونقلهم،

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المتواصلة التي يبذلها الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية، لاستعادة السلم والأمن والاستقرار في ليبيريا، وتوقيع اتفاق السلم في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ في كوتونو، بنن، بين الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية في ليبيريا والجهة الوطنية القومية لليبيريا وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا^(٦)، فضلا عن إنشاء بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، بهدف إنهاء الصراع،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تدفق المشردين داخليا والعائدين واللاجئين إلى منروfia، والعبء الجسيم الذي يفرضه هذا على الهياكل الأساسية في البلد وعلى اقتصاده الهش،

وإذ يساورها بالغ القلق أيضا لأنه، على الرغم من الجهود المبذولة لتوفير المساعدة المادية والمالية اللازمة للاجئين والعائدين والمشردين، لا تزال الحالة مزعزعة وتترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للتنمية الوطنية الطويلة الأجل في ليبيريا، فضلا عن بلدان غرب افريقيا التي تستضيف لاجئين ليبيريين،

وإذ تضع في اعتبارها الحاجة المستمرة إلى توفير المساعدة الإنسانية الطارئة للاجئين والعائدين والمشردين الليبريين، لأن الحالة الأمنية لم تصبح بعد ملائمة للقيام بعملية واسعة النطاق لإعادة إلى الوطن بمحض الاختيار وإعادة الاندماج،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تدفق اللاجئين على بوروندي، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزائير عقب الأزمة التي شهدتها رواندا مؤخرا،

وإذ تضع في اعتبارها الحالة المزعجة التي تكتنف المشردين داخليا في بوروندي ورواندا،

وإذ تشدد على الحاجة إلى اتخاذ جميع الأطراف إجراءات منظمة منسقة لمساعدة حكومة رواندا على تأهيل المجتمع المدني في البلد وإعادة بنائه وإعادته إلى حالته الطبيعية، وإلى تكميل ما يضطلع به المفوض السامي من أنشطة متصلة بالإعادة إلى الوطن،

وإذ ترحب بالبرامج الجارية لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم في بعض بلدان الجنوب الافريقي،

واقترانها منها بأنه توجد، بسبب الحالة الاقتصادية الحرجة الناشئة عن آثار الجفاف المستمر في الجنوب الافريقي وتأثر بعض بلدان المنطقة الإقليمية التي استضافت أعدادا ضخمة من اللاجئين، حاجة مستمرة إلى تقديم المجتمع الدولي لأقصى المساعدات المنسقة إلى بلدان الجنوب الافريقي التي تؤوي اللاجئين والعائدين والمشردين،

وإذ ترحب مع التقدير بأنشطة المفوضة السامية الجارية من أجل إعادة العائدين من رعايا جنوب افريقيا إلى الوطن بمحض اختيارهم وإعادة ادماجهم،

وإذ تدرك ضرورة إدراج المشاريع الإنمائية المتصلة باللاجئين في الخطط الإنمائية المحلية والوطنية،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١) وتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين^(٢)؛

٢ - تثني على الحكومات المعنية، نظرا لما تبذله من تضحيات وما تقدمه من مساعدة للاجئين والعائدين والمشردين وللجهود التي تبذلها لتعزيز الإعادة إلى الوطن بمحض الاختيار وغيرها من التدابير المتخذة من أجل إيجاد حلول مناسبة دائمة؛

٣ - تعرب عن بالغ قلقها إزاء العواقب الخطيرة البعيدة المدى المترتبة على وجود أعداد ضخمة من اللاجئين والمشردين في البلدان المعنية وإزاء الآثار المترتبة بالنسبة لظروف الأمن ولتنميتها الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل؛

٤ - تعرب عن تقديرها للأمين العام والمفوضة السامية والوكالات المتخصصة ولجنة الصليب الأحمر الدولية والبلدان المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، نظرا لما قدموه من مساعدة للتخفيف من محنة العدد الضخم من اللاجئين والعائدين والمشردين؛

٥ - تعرب عن أملها في أن تتاح موارد إضافية لبرامج اللاجئين العامة لمواكبة احتياجات اللاجئين؛

٦ - تعرب عن امتنانها للمجتمع الدولي، نظرا للمساعدات الإنسانية التي واصل تقديمها إلى اللاجئين والمشردين وإلى بلدان اللجوء، وتدعوه إلى المضي في تقديم المساعدة إلى ملايين اللاجئين والمشردين في إفريقيا؛

٧ - تطلب إلى الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي ككل إلى تعزيز قدرة الاستجابة للطوارئ المتوفرة لدى المفوض السامي استنادا إلى الخبرة المكتسبة ومن الطوارئ الناشئة في رواندا، وإلى مواصلة توفير ما يلزم من موارد ودعم تنفيذي لمساعدة اللاجئين الروانديين والبلدان المضيفة لهم ريثما يمكن تنفيذ حل دائم؛

٨ - تطلب إلى مجتمع المانحين الدولي إلى تقديم المساعدات المادية والمالية لتنفيذ البرامج المراد بها إصلاح البيئة والهيكل الأساسي في المناطق المتضررة من وجود اللاجئين في بلدان اللجوء؛

٩ - تطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى مواصلة تقديم الدعم اللازم والمساعدة المالية إلى المفوضة السامية لتعزيز قدراتها على تنفيذ عمليات الطوارئ وأنشطة الرعاية والصيانة، وبرامج إعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج لصالح اللاجئين والعائدين و، حسب الاقتضاء، لصالح جماعات معينة من المشردين داخليا؛

١٠ - تنشد الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وغير الحكومية أن توفر المساعدة المالية والمادية والتقنية الوافية لبرامج الإغاثة والتأهيل للعدد الضخم من اللاجئين والعائدين بمحض اختيارهم والمشردين وضحايا الكوارث الطبيعية وللبلدان المتضررة؛

١١ - تطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية أن تولي اهتماما خاصا لتلبية الاحتياجات الخاصة للاجئين وللأطفال؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام والمفوضة السامية وإدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة، والمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة مواصلة جهودهم الرامية إلى تعبئة المساعدة الإنسانية لإغاثة اللاجئين والعائدين والمشردين، ومن بينهم اللاجئين في المناطق الحضرية، وإعادة توطينهم وإعادتهم إلى الوطن وتأهيلهم وإعادة توطينهم؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل الجهود التي يبذلها لتعبئة المساعدة المالية والمادية الوافية من أجل التنفيذ التام للمشاريع الجارية والمقبلة في المناطق الريفية والحضرية المتضررة من وجود اللاجئين والعائدين والمشردين؛

١٤ - تطلب إلى المفوضة السامية أن تواصل جهودها لدى منظمات الأمم المتحدة المناسبة ومنظمة الوحدة الإفريقية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل تدعيم وزيادة الخدمات الأساسية للاجئين والعائدين والمشردين؛

١٥ - تطلب أيضا إلى المفوضة السامية أن تستعرض برامجها العامة في إفريقيا، بحيث تضع في حساباتها الاحتياجات المتزايدة لتلك المنطقة الإقليمية؛

١٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريرا شاملا موحدا عن حالة اللاجئين والعائدين والمشردين في إفريقيا، في إطار البند المعنون "تقرير المفوض السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية" وأن يقدم تقريرا شفويا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

الجلسة العامة ٩٤

٢٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٤